

بغداد تستعيد دورا في تصدير نفط كردستان

على وضع اليات عملية لبحث تفاصيل الملفات العالقة، عبر تشكيل لجان فنية من الوزارات المعنية، تحت إشراف اللجنة العليا المشتركة. واستأنف العراق في نوفمبر الماضي صادراته من نفط كركوك بعد توقفها قبل أكثر من عام من ذلك التاريخ بسبب خلاف بين بغداد وإقليم كردستان شبه المستقل.

وتسبب وقف الصادرات من حقول كركوك في أكتوبر 2017، في توقف تدفق حوالي 300 ألف برميل يوميا باتجاه تركيا والأسواق الدولية، مما تسبب في خسارة إيرادات صافية بنحو ثمانية مليارات دولار.

ورغم استعادة هذه الحقول، لم تتمكن بغداد من تصدير النفط عبر الأنابيب التي شيدت إبان ثمانينات القرن الماضي، بطول 970 كلم، بسبب الأضرار التي لحقت بها إثر العمليات العسكرية ضد الجهاديين، وأيضا لمرورها في إقليم كردستان. ويرى محللون في هذا التطور نصرا للولايات المتحدة، التي كانت تمارس ضغوطا على الجانبين لتسوية الخلاف واستئناف التدفقات من أجل المساعدة في معالجة نقص الخام الإيراني في المنطقة بعدما العقولت الأميركية. وحول موازنة حكومة الإقليم، قال بارزاني "تزيد الحقوق الدستورية".

وتابع "نولي أهمية خاصة لبغداد، ولذلك يجب حل قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها وفقا للمادة 140 من الدستور العراقي" لعام 2005. وتكتسب حقول النفط في كركوك أهمية كبيرة حيث ترى واشنطن أن بغداد هي مفتاح خلق الاقتصاد الإيراني من خلال زيادة صادراتها من تلك المنطقة. ومعظم صادرات العراق تأتي من حقول الجنوب وخاصة البصرة، لكن كركوك لها أهمية استراتيجية كما أنها من بين أكبر الحقول وأقدمها في المنطقة.

وأعطى إعلان قرار حكومة كردستان العراق أمس التوصل لاتفاق مع الحكومة الاتحادية على تصدير النفط بشكل مشترك لمحة حول تكريس بغداد هيمنتها على نفط الإقليم وتنفيذ خطط فك الارتباط مع الاقتصاد الإيراني على أرض الواقع.

وقال مسرور بارزاني في مستهل فعاليات مؤتمر استراتيجي كردستان من أجل استقرار الإقليم والعراق والمنطقة إن بغداد "أعدت إرسال جزء من الموازنة إلى حكومة الإقليم"، مؤكدا أن الجانبين سيقومان "بتصدير نفط كركوك معا".

وأشار إلى أن العلاقة مع بغداد كانت سيئة في وقت مضى، إلا أن الأجواء إيجابية حاليا وهناك تطور في المحادثات، مشيرا إلى أنه تم إبراز تقدم في المفاوضات الجارية بين إدارتي بغداد وأربيل.

116 مليار دولار موازنة العراق 2020 ستذهب حصة منها للإقليم مع الاشتراك في تصدير النفط

وتعتبر ملفات المناطق المتنازع عليها والقضايا المالية والموازنة والنفط والغاز، من أبرز المسائل العالقة بين بغداد وأربيل منذ سنوات.

وتتضمن الموازنة الاتحادية لعام 2020 والبالغ حجمها نحو 116 مليار دولار إعادة صرف حصة كردستان للعام الثاني على التوالي، إذ لم يحصل الإقليم عليها في موازنة العام الماضي، والمقدرة بين 12.7 و17 بالمائة، ردا على الاستفتاء الذي أجراه الإقليم في أكتوبر 2017، بهدف الاستقلال عن العراق. واتفقت الحكومة الاتحادية مع حكومة الإقليم، خلال الفترة الماضية،



طلائع جحافل المسافرين بين الجارين

التجارة تمهد لعودة الحياة لشرايين الاقتصاد بين تونس وليبيا

استئناف نشاط معبر رأس جدير بعد عامين من الإغلاق

القرارات التي تمت بلورتها خلال المنتدى الاقتصادي التونسي الليبي المنعقد في سبتمبر العام الماضي لتخفيف حدة المشكلات المترامية، التي أثرت على حياة المواطنين التونسيين والليبيين. ويركز الطرفان في تعاونهما على قطاعات حيوية تعتبر قاطرة مجالات أخرى؛ على غرار الصحة والنقل والحدود ومشكلات العبور وإيجاد الحلول للتبادل التجاري والاستثمارات والخدمات اللوجستية.

عدد من المسؤولين الرسميين وممثلين من بلدية وحضور نشطاء ومدنيين تونسيين وليبيين. ونسبت وسائل إعلام للناشط مصطفى عبدالكبير، وهو من سكان بنقردان، تأكيد باته تم الاتفاق مع الجانب الليبي على أن تكون قيمة السلع والبضائع التي يمكن أن يجلبها التاجر التونسي عبر معبر رأس جدير تبلغ نحو 4.2 ألف دولار.

وأوضح عبدالكبير، الذي يرأس المرصد التونسي لحقوق الإنسان، أن ذلك الأمر سيتم شريطة دفع رسوم ضريبية تقدر بنحو 110 دولارات لصالح السلطات الليبية.

وكان البنكان المركزيان في البلدين قد اتفقا مطلع مايو العام الماضي حول فتح الاعتمادات المستندية لرجال الأعمال الليبيين بالعملة الصعبة، عوضا عن اعتمادات مستندية بالدينار التونسي بهدف تعزيز المبادلات التجارية.

واعطت تونس في مارس الماضي الضوء الأخضر لبناء المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية في بنقردان، في محاولة لتطويق صناعة التهريب التي توجه إليها أصابع اللوم في اتساع الاختلالات الاقتصادية.

ويؤكد المسؤولون أن الهدف من الاندفاع باتجاه إنشاء المنطقة هو تعزيز التبادل التجاري مع ليبيا والحد من ازدهار السوق الموازية، التي نخرت الاقتصاد في السنوات الأخيرة.

وسيكون المضي قدما نحو تطوير سبل التعاون حجر الأساس لتجاوز الركود الاقتصادي الذي يعانيه البلدان الساعيان إلى تأسيس علاقة مستدامة وفق نموذج شراكة جديد.

ورغم الخطوات البطيئة، إلا أن البلدين لديهما إصرار على تفعيل حزمة

الكتسبت العلاقات الاقتصادية التونسية الليبية زخما كبيرا مع استئناف الحركة التجارية على معبر رأس جدير الحدودي بعد عامين من الإغلاق، في خطوة يرى خبراء أنها مفتاح تعزيز الشراكات في كافة المجالات مستقبلا بهدف تعميق التعاون الاستراتيجي، الذي بات محور طموحات البلدين للخروج من الأزمات التي يعانيان منها.

البلدين، حيث فقدت تونس شريكها الاستراتيجي الثاني بعد فرنسا الذي يوفر لها فائضا مستمرا يفتح الآفاق التجارية أمام مجالات أخرى كالخدمات والسياحة والهجرة.

وكان حجم المبادلات التجارية قبل ذلك التاريخ يتجاوز حاجز ثلاثة مليارات دولار، وتقلص بعد الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلدان ليلعب حوالي 643 مليون دولار فقط.

ولكن في عام 2016 توقفت المبادلات بشكل كلي بعد أن منعت السلطات الليبية في طرابلس تدفق السلع من الجانب التونسي بحجة وجود تأثيرات سلبية على الاقتصاد الليبي.

ويشير الديماسي إلى أن العجز التجاري الذي تعانيه تونس أضعف قدرتها التنافسية بسبب صعوبات التصدير، التي اتسمت باللتباطؤ إلى جانب العجز في تأمين احتياجات الطاقة وارتفاع الاستهلاك.

وبيدما لم يتسن لـ"العرب" الحصول على تصريحات من مسؤولين ليبيين، فإن عددا من سكان مناطق الجنوب وخصوصا منطقة بنقردان الحدودية أكدوا على أن المبادلات التجارية بين البلدين أمر حيوي كونه أحد العوامل الأساسية لاستقرار الأمن.

وشهد معبر رأس جدير دخول العشرات من السيارات التونسية إلى ليبيا وسط أجواء أمنية عادية من الجانبين، وذلك بعد اجتماعات بين

سناء عدوني صحافية تونسية

تونس - دخلت العلاقات التجارية بين تونس وليبيا مرحلة جديدة بعد عودة الحركة التجارية عبر معبر رأس جدير الحدودي، أحد أبرز شرايين الاقتصاد بين الجارين، إلى جانب معبر ذهبية بولاية تطاوين.

وعمّ التفاؤل الأوساط الشعبية في جنوب البلاد بعد أن تم فتح الحدود مرة أخرى الثلاثاء الماضي بعد عامين من الإغلاق، حيث بدأت حشود السيارات والمسافرين في التنقل بين البلدين.

واعتبر خبراء اقتصاد أن استئناف نشاط المبادلات التجارية بين تونس وليبيا بعد توقفه لفترة بدت طويلة نوعا ما للكثيرين، سوف يهدد الطريق لعودة نسق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية بين البلدين.

وقال الخبير الاقتصادي حسين الديماسي في تصريحات لـ"العرب" إن عودة نسق المبادلات التجارية بين تونس وليبيا تمثل خطوة مهمة نظرا للعلاقة الفوق استراتيجية بين البلدين.

وأضاف أن "وجود فائض مستمر في المبادلات يمكن من التخفيف من وطأة عجز الميزان التجاري لتونس لكن الخطوة لا تحل المشكلة من جذورها". وأوضح أن أحداث عام 2011 أثرت بشكل كبير على العلاقات التجارية بين



حسين الديماسي عودة المبادلات مع ليبيا ستخفف من عجز الميزان التجاري

كما شملت القرارات تعزيز المشاريع الاستراتيجية المتمثلة في الربط بخط لسكك الحديد وتوسيع شبكة الطرقات وتحريك عجلة النشاط التجاري على الحدود بإنشاء منطقة اقتصادية حرة بينقردان.

وتدرس تونس استغلال قطاع الطاقة مع جارتها ليبيا من خلال الربط بأنابيب الخام والغاز وعقد شراكة لإعادة بناء محطات التوليد المدمرة بليبيا وتبادل الفائض عبر خط الربط الموجود.

وأكدت وزارة التجارة التونسية في العام الماضي، أنها ستعمل على إطلاق مبادرة "النفط مقابل الغذاء" مع ليبيا التي تقوم على استبدال الصادرات التونسية الغذائية بالنفط.

وسبق أن أكدت الحكومة التونسية كذلك سعيها إلى تدشين خط بحري جديد بين البلدين والتسريع في عودة الرحلات الجوية التونسية باتجاه المدن الليبية.

تونس تخطط للاقتراض من الأسواق الدولية

"أن يتجاوز النمو ثلاثة بالمائة وقد يصل إلى 3.4 بالمائة مدفوعا بزيادة إنتاج الغاز ونمو قوي للقطاع الزراعي". وبدا حقل نواورة للغاز الطبيعي في جنوب البلاد، وهو مشروع مملوك لشركة أو.أم.في النمساوية والمؤسسة الوطنية التونسية للأنشطة البترولية في الإنتاج قبل شهرين. وتقول الحكومة إن الحقل سيضاعف الإنتاج إلى حوالي 65 ألف برميل يوميا من المكافئ النفطي هذا العام. وتتوقع تونس أيضا نموا قويا لإنتاج زيت الزيتون والتمور خلال العام الجاري وهما من أهم الصادرات، التي تدر عوائد بالعملة الصعبة.

إجمالية تبلغ نحو 3.83 مليار دولار في العام المقبل مقابل حوالي 3.48 مليار دينار في العام الجاري. وأكد أن التمويل الخارجي سيرتفع من 2.44 مليار دولار العام الحالي إلى نحو ثلاثة مليارات دولار، وهو ما يجعل الدولة في مشكلة ارتفاع الفوائد على القروض. والاقتصاد التونسي في أزمة منذ الاضطرابات في 2011، التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي مع ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 15.3 بالمائة ومستويات تضخم عالية. لكن المسؤول قال إن "بوابد الانتعاش ستكون واضحة العام المقبل"، متوقعا

إلى 800 مليون يورو حتى تطرق السوق المالية متى احتاجت التمويلات. ويكشف لجوء تونس للاقتراض من الأسواق الخارجية عن عمق الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد، حيث تختزل في عجز الموازنة وفي ظل الضغوط المتزايدة على الاحتياطيات النقدية من العملة الصعبة، فضلا عن شح السيولة في السوق المالية المحلية. وباعت تونس في يوليو الماضي سندات مقومة باليورو لأجل سبعة أعوام بقيمة 700 مليون يورو بسعر فائدة يبلغ 6.37 بالمائة. وأشار المسؤول إلى أن تونس تحتاج تمويلات داخلية وخارجية بقيمة

تونس - كشفت الحكومة التونسية أمس أنها تخطط للجوء إلى الاقتراض من الأسواق الدولية العام المقبل، لسد الفجوة في عجز الموازنة. ونسبت رويترز لمسؤول حكومي كبير قوله إن "تونس ستحتاج لتمويلات أجنبية في حدود 8.5 مليار دينار (2.96 مليار دولار) في 2020 وإنهاء تنوي الحصول على موافقة البرلمان لإصدار سندات مقومة باليورو العام المقبل". وأوضح المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه من المبكر تحديد مبلغ السندات أو الموعد المحدد لإصدارها. لكنه أكد أن الحكومة ستطلب من البرلمان الموافقة على إصدار ما يصل

تحسن الاقتصاد يفتح شهية دبي للاقتراض

في ظل تباطؤ اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط. وتفسير البيانات الرسمية إلى أن الدين الحالي لدبي يبلغ قرابة 124 مليار دولار، أي ما يعادل 108 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي موزعة بين الحكومة والشركات التابعة لها.

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في وقت سابق إن جزءا كبيرا من القروض البالغة قيمتها 23 مليار دولار لكيانات مرتبطة بحكومة دبي المستحقة السداد بحلول 2022 قد تتم إعادة هيكلتها. وتوقعت وكالة التصنيف الائتماني ستاندارد أند بورز الشهر الماضي، أن يتواصل التباطؤ الذي يشهده اقتصاد إمارة دبي منذ 2014 حتى العام 2022.

وأرجع خبراء الوكالة ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وتداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاضطرابات السياسية.

وأكدوا أن مستوى النمو في دبي يتأثر بالتراجع في قطاعي العقارات والسياحة، الأساسيين بالنسبة للإمارة. وفي رد على تلك المؤشرات، قال صفدي "لقد أثبتنا مرارا وتكرارا أن الاستثمارات التي تقوم بها دبي هي الحقيقة هي استثمار ذات قيمة وأن معدلات العائد تغطي زيادة عيب خدمة الديون وبالطبع تخلق نموا وتدفع النمو".

ديبي - عكس إعلان حكومة دبي عن نواياها للاقتراض من الأسواق الدولية إذا اقتضت الحاجة لذلك، مدى استقرار النظام المصرفي للإمارة الخليجية. وأكد مسؤول اقتصادي في دبي أمس أن "الإمارة مستمرة في خدمة ديونها ومستعدة للحصول على المزيد من الديون إذا اقتضت الضرورة".



رائد صفدي مستعدون للحصول على المزيد من الديون إذا كان ضروريا

وقال رائد صفدي كبير المستشارين الاقتصاديين في دائرة التنمية الاقتصادية دبي "نواصل خدمة الديون في مواعيدها كما هو مقرر. ونحن مستعدون للحصول على المزيد من الديون إذا كان ضروريا". وتأتي تصريحات صفدي بعد أن ذكرت وكالة رويترز مطلع الشهر الماضي نقلا عن مصادر قولها إن حكومة دبي تجري محادثات مع بنوك بشأن إصدار محتمل لسندات مقومة باليورو فيما سيكون أول بيع ديون عالمي لها منذ 2013. وتحذر وكالات تصنيف الائتماني دبي بشأن ديون الكيانات المملوكة للحكومة



القروض فرصة لتعزيز الاستثمار